دور مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في دعم المقاولاتية

The role of a one-person limited liability company in supporting entrepreneurship

ط.د حشمان ليلى [1] البروفيسور فنينخ عبد القادر[2]

مخبر القانون العقاري والبيئة

جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم (الجزائ leila.hachemane.etu@univ-mosta.d)

جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم(الجزائر)abdelkader .feninekh@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/24 تاريخ القبول: 2024/06/02 تاريخ النشر: 2024/06/06

ملخص: : إن مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة هي وليدة الشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء تم استحداثها من طرف المشرع الجزائري سنة 1996 كإحدى الوسائل التعبيرية التي تدل على تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق الذي بدوره يعمل على تدعيم المبادرة الفردية و تجديد مداخيل الاقتصاد الوطني. فكانت هذه المؤسسة خطوة جريئة من المشرع من اجل جذب صغار المستثمرين و استجابة لمطالب المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تتطلب أموال ضخمة فتكون هذه المؤسسة الاختبار الأمثل لتجسيد مشاريعهم على ارض الواقع. رغم المصاعب التي تواجهها المقاولاتية و مؤسسة الشخص الواحد على حد سواء لا سيما الفراغات التشريعية و نقص ثقافة المقاولاتية عن طريق مؤسسة الشخص الواحد رغم سهولة إنشائها.

كلمات مفتاحية : مؤسسة الشخص الواحد. حرية المقاولة. قانون الاستثمار 22-18.

Abstract: The one-person limited liability company is the offspring of the multi-partner limited liability company, which was established by the Algerian legislature in 1996 as one of the means of expression that indicates Algeria's adoption of the market economy system, which in turn strengthens individual initiative and replenishes the incomes of the national economy. This institution was a bold step by the legislator in order to attract small investors and in response to the demands of small and medium-sized enterprises that require huge funds, so this institution will be the perfect test to embody their projects on reality. Despite the difficulties faced by both entrepreneurship and the one-person institution, especially the legislative gaps and the lack of a culture of entrepreneurship through the one-person institution, despite the ease of its establishment

Keywords: one-person institution. Freedom of enterprise. Investment law 22-18

*حشمان ليلى

1. مقدمة:

. بعد القفزة النوعية التي شهدها نوعا ما الاقتصاد الجزائري استجابة للتغيرات العالمية في مختلف المجالات الزراعي منها و الصناعي و التجاري ، هذا الأخير الذي تتقاسمه الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الأدوار الرئيسية على مسرح الحياة الاقتصادية فمزاولة التجارة ليست مقصورة فقط على التجار الأفراد فقط بل تباشرها بعض الأبنية القانونية التي تقام على أسس قوامها المجهود المشترك و الأموال المملوكة لهؤلاء الأفراد و هذه الأبنية القانونية هي الشركات التجارية بأنواعها[1] و رغم صعوبة بعض شروط تكوين الشركات سعى المشرع جاهدا إلى تسهيل الشروط لتكوين و برؤوس أموال بسيطة فاتحا المجال أمام الشباب الطموح لتجسيد مشاريعهم على ارض الواقع و من بين هذه الشركات مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة من جهة و من جهة أخرى رأفة من المشرع على الشركات التي هي على وشك التفكك و الانهيار مانعا فرصة لشخص واحد من اجل توليها و تسييرها .كان تبني المشرع لهذه الشركة مباشرة من المشرع الفرنسي في منتصف التسعينات و اهتماما من المشرع بالمجال الاقتصادي ليجد مكانا في الاقتصاد العالمي و لبناء روح المقاولة خاصة لدى الشباب حاملي الأفكار عن طريق هذا النوع من الشركات . ترجع أهمية هذا النوع من المؤسسات إلى إنها إحدى التقنيات المعتمدة لتشجيع الابتكار و الإبداع و خلق فرص العمل فتكون بمثابة حجر الزاوية لإرساء ثقافة المقاولة لدى الأفراد في مختلف القطاعات فتشجع على روح المبادرة سعيا إلى توسيع مجالات الاستثمار و هذا بدوره يساهم في دعم البنية التحتية للاقتصاد و تحسين المستوى المعيشي للأفراد. كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مكانة المقاولاتية في المنظومة الجزائرية و كيف تمت تبنيها كمبدأ دستوري و إلى أي مدى يمكن أن تساهم هذه

[1] محمد فريد العريني محمد السيد الفقي الشركات التجارية منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الاولى ص.05.لبنان .2005

المؤسسة أو كما تسمى في التشريعات المقارنة بشركة الشخص الواحد بتنمية هذا المبدأ الذي ليس بالجديد بل مجرد تأكيد من المشرع عليه و على ضرورة الاهتمام به.
و من هنا يتبلور لدينا الإشكال التالي: **إلى أي مدى ساهمت مؤسسات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في دعم المقاولاتية؟ و كيف كان لهذه الأخيرة اثر على إنشاء هذا النوع من المؤسسات؟**

و لمعالجة الموضوع اعتمدنا على المنهج التحليلي و قسمنا الموضوع وفق نسق ثنائي نتطرق في الأول إلى تبني المشرع للمقاولاتية و مساهمة مؤسسات الشخص الواحد في إنعاشها و اشتمل على مطلبين الأول يضم دسترة المقاولاتية في التشريع الجزائري و الثاني يشمل مساهمة مؤسسة الشخص الواحد في تنمية عجلة المقاولاتية .ثم المبحث الثاني ينص على الثغرات و الحلول المقترحة لإرساء ثقافة م.ش.و على الواقع و الثاني الحلول المقترحة لتعزيز فعالية م.ش.و و خاتمة تتمثل في النتائج المتوصل إليها.

2. مفهوم المقاولاتية و مساهمة مؤسسات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في تنميتها

. إن م.ش.و.ذ.م.م هي بمثابة الجسر الرابط بين فئة الأشخاص للدخول لعالم المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري فقد انتهجت هذه المؤسسة لمسايرة التغييرات الاقتصادية في العالم من اجل حسن استغلال المشاريع لإرساء ثقافة اقتصادية بعيدة عن الاقتصاد ألريعي الهش و لهذا لجا المشرع الدستوري إلى دسترة المقاولاتية من جهة و مساهمة مؤسسات الشخص الواحد في تنميتها من جهة أخرى.

2.2 دسترة المقاولاتية في التشريع الجزائري

. يجد مبدأ المقاولاتية أصله في الدستور الجزائري من مبدأ حرية الصناعة و التجارة المنصوص عليه في دستور 1996 أثناء فترة الانفتاح على الاقتصاد العالمي و تراجع الدولة عن الحقل الاقتصادي ليجد ضالته مرة أخرى في دستور 2016 في المادة 43 < مبدأ حرية الاستثمار و التجارة > [2] و سرعان ما شهدت الدولة الجزائرية أوضاع غير مستقرة سنة 2020 تم تعديل الدستور الجزائري فتم إضافة مصطلح المقاولة ليصبح بذلك < حرية الاستثمار و التجارة و المقاولة > سنوضح هذا المطلب وفق فرعين أساسيين هما : استحداث حرية المقاولة في دستور 2020 و من ثم سنفكك مضمونها.

3.2 استحداث حرية المقاولاتية في دستور 2020

يعتبر هذا المبدأ حديث النشأة في الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى و يعد أساس قانوني لحرية المنافسة في المحيط الاقتصادي و الذي يكرس حرية الأفراد في ممارسة الاستثمار و التجارة و تم إدراجه بموجب دستور 2016 و الذي تم تأكيده بموجب التعديل الدستوري الجديد سنة 2020[3].

عزف المشرع الجزائري عن تعريف المقاولاتية و حرية المقاولة و اكتفى بالنص عليها في المادة 61 من دستور 2020: {حرية الاستثمار و التجارة و المقاولة مضمونة و تمارس في إطار القانون }[4].حيث اكتفى بضمانها و الحق في ممارستها إلى جانب حرية التجارة و الاستثمار اللتان تم النص عليهما في دستور 2016. و بالتزامن مع هذا التعديل تم إلغاء قانون الاستثمار كليا و استحداث قانون جديد يتماشى مع المبدأ الجديد و هو قانون 22-18 الذي عرف حرية الاستثمار باعتبارها جزء من حرية

[2] المادة 43 من القانون 01/16 المؤرخ في 2016/03/16 يتضمن التعديل الدستوري .ج.ر.ج.ج العدد 14 الصادرة في 2016/03/07

[3] عيادي فريدة.مبدأ حرية الاستثمار و التجارة و المقاولة.العدد 02.جوان.2022

[4] المادة 61 من دستور 2020

المقاولة فهذه الأخيرة تشمل التجارة و الاستثمار.[5] و جاء هذا الاستحداث من اجل إزالة الفروق بين القطاع العام و الخاص و ذلك بتكريس مبدأ المساواة بين القطاعين مع التأكيد على دسترة الحق في التجارة و الاستثمار و المقاولة و الذي سيترتب عليه حتما ترقية مكان القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لتحتفظ الدولة بتسيير القطاعات الإستراتيجية.[6]

و من بين الأسباب التي دفعت المشرع إلى استحداث هذا النوع من الحريات ألا و أن الدولة الجزائرية تحاول إعادة هيكلة المجال الاقتصادي و استقطاب الاستثمارات الكبيرة منها و الصغيرة من اجل تحفيز عدة قطاعات السياحية منها و الفلاحية بعدما شهدت ركود واضح في الآونة الأخيرة . و من أهم الأسباب أيضا هو دعم الحرية الاقتصادية ، هذه الأخيرة لتي تعتبر أفضل طريق لتحقيق الرخاء و التقدم و مقياس للهيكل المؤسساتي للبلد[7] كما من شانها تنمية الصادرات و المساهمة في دوران ميزان المدفوعات و زيادة مستوى الإنتاجية في الأعمال و الأنشطة من خلال استغلال الموارد المتاحة، و أهم دافع هو نقل التكنولوجيا من خلال المبادرة و ابتكار السلع و خدمات جديدة بأساليب و تقنيات عمل جديدة.[8] دون نسيان الأزمة الصحية التي مرت بها خلال 2020 و لانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية أثرها في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر[9]

4.2 مضمون المقاولاتية

[5] قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022.يتعلق بالاستثمار.ج ر عدد 50.صادر في 28 يوليو 2022

[6] عيادي فريدة.مبدأ حرية الاستثمار و التجارة و المقاولة. المرجع السابق

[7] لكحل الأمين.الحرية الاقتصادية و أثرها على النمو الاقتصادي .دراسة حالة الجزائر.العدد.02.2022

[8] بوبريث الثنية.مخلوف صورية.دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري.مذكرة ماستر.كلية الحقوق.جامعة تيزي وزو.2018-2019

[9] https://www.albankaldawli.org

إن تبني هذا النوع هو خطوة من المشرع نحو إرساء ثقافة المقاولاتية لمسايرة قوانين التطور، و رغم عزوف المشرع عن إعطاء تعريف لها إلا أننا سنحاول الإلمام بجميع جوانب المقاولاتية لإيصال الفكرة الصحيحة حول هذه الأخير.

إن روح المقاولاتية هي مجموعة من القيم التي يتحلى بها الفرد كالمبادرة ، الأخذ بالأخطار الإبداع و كل ما يتعلق بتحقيق الأهداف بالإضافة إلى المسؤولية و الرغبة في التغير، حيث يعد السلوك المقاولاتي أو الفعل المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للفرد. فإنشاء مؤسسة تتطلب شخص له رد فعل ايجابي اتجاه الأخطار و قبولها لها و توجه نحو الفرص و كذلك قدرات على المبادرة و على حل المشاكل.[10]

و بما أن حرية المقاولة هي حق دستوري ثابت مقرر بنصوص قانونية واضحة لكن ليس بصفة مطلقة. بحيث تقرر المادة 34 من الدستور : { لا يمكن تقييد الحقوق و الحريات و الضمانات إلا بموجب قانون و لأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام و الأمن و حماية الثوابت الوطنية و كذا تلك الضرورية لحماية حقوق و حريات أخرى يكرسها الدستور}[11].

و عليه فان حرية المقاولة لا يوجد تعريف صريح لها، لكن يمكن تعريفها أنها حرية المتعامل الاقتصادي في مباشرة نشاطه كعمل تجاري أو مدني أو أي واحد من النشاطات التي لا تعد حكرا على السلطة العمومية و التي تتمحور أساسا حول الأعمال السيادية للدولة.[12] كما عرفها hisrich et peters بشكل عام { نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار تنظيم و إعادة تنظيم المخاطرة و قبول الفشل[13] } . أخيرا خلاصة القول هي انه يصعب إيجاد تعريف للمقاولاتية دقيق

[10] قنون امين.مداني وفاء.واقع تدريس المقاولاتية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة.العدد10 .2020

[11] المادة 34 من الدستور الجزائري ل 2020

[12] وادي عماد الدين.عميروش فتحي.المرجع السابق

[13] محاضرات في مقياس المقاولاتية.كلية العلوم الاقتصادية.جامعة بسكرة. الموسم الجامعي 2021-2022

وواضح رغم كل التعريفات المقدمة خاصة من الجانب القانوني لأنه مصطلح اقتصادي بحت.

3. مساهمة مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة في تنمية عجلة المقاولاتية

إن مؤسسات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة نظامها مطلوب أكثر من قبل أولئك ذوي الكفاءات أو المقاولين الفرديين الذين يرغبون في ممارسة نشاطهم التجاري أو الصناعي أو الحرفي بمفردهم، و لكن يستفيدون في الوقت نفسه من ميزة تحديد المسؤولية التي يوفرها لهم النظام القانوني للشركة كشخص معنوي[14].بحيث يساهم هذا النوع من الشركات بطريقة أو بأخرى لتحفيز الأنشطة الإنتاجية المبتكرة و البسيطة استجابة للاحتياجات القانونية منها و الاقتصادية لدفع عجلة الاقتصاد عامة و المقاولاتية خاصة.

1.3 على المستوى الاقتصادي

– **تحفيز الاستثمار**: إن الشركات التجارية بصفة عامة و ذات الشخص الواحد بصفة خاصة تعتبر كآلية لدعم الاستثمار و كدليل قاطع على اهتمام الدولة بالمشاريع البسيطة و المبتكرة سعيا إلى تطويرها لتقوية البنية التحتية للاقتصاد، فهي فرصة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الوطنية منها و الأجنبية و إعطاء ضمانات اكبر لتشجيع هذا النوع من الشركات و دلالة على الانسحاب التدريجي للدولة ن اللعبة الاقتصادية و ترك حرية اكبر للمستثمرين و المقاولين لإقامة مشاريعهم التنموية. و اكبر دليل على ذلك استحداث المشرع لقانون الاستثمار الجديد

[14] كسال سامية.دوافع تعديل أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموجب قانون 2015 م.م للقانون التجاري.المجلة الأكاديمية للبحث القانوني.العدد3. 2019

22-18 الذي نصت المادة 02 منه :{ ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار}[15]و مؤسسة الشخص الواحد واحدة من المخاطبين من اجل تحفيزها لتحسين الأداء الاقتصادي و مواكبة الاقتصاد العالمي و جذب رؤوس الأموال الأجنبية كواحدة من أهم خطوات تحديد السياسة الاستثمارية في الجزائر. كما دعم المشرع المدونة القانونية بقانون جديد و هو قانون 17-02[16] الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا دليل آخر على اهتمام المشرع بالتطلعات الحديثة.

- **فتح الآفاق لاقتصاد منتج:** إن الجزائر بصفتها دولة نامية تعتمد على غرار باقي الدول على إستراتيجية الاقتصاد ألريعي، بما أنها من أغنى الدول بالبترول و الغاز لكن هذا ما يجعلها تتأخر عن اللحاق بركب الاقتصاد العالمي فتركيزها على تصدير البترول و الغاز جعلها تتخلف اقتصاديا و تهمش مجالات أخرى كالاستثمار و منح الفرص لإبداعات الشباب و دعم الاستثمار الفكري م اجل تجسيد أفكارهم إلى مشاريع حقيقية و الابتعاد عن الاتكال على الموارد الغير متجددة. فمؤسسات الشخص الواحد هي وسيلة التي تهيئ المناخ الخصب للاستثمارات و دخول السوق العالمية عن طريق منافسة كبار الشركات العالمية عن طريق تشجيعها لإنتاج سلع و تقديم خدمات تعود بالفائدة على الاقتصاد عامة و ذلك في مختلف المجالات كالفلاحة مثلا عن طريق تشجيع البيئة المحفزة و الآمنة في القطاع ألفلاحي لا سيما في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة للقضاء على التبعية الغذائية. بالإضافة إلى الأخذ بتجارب الدول السارة في طريق النمو فيما يتعلق بتطوير اقتصادياتها و نموها[17] خاصة التركيز على المشاريع الفردية و منحهم الفرصة لإبراز إمكانياتهم خاصة ذوي رأس المال البسيط لتطويرها في المستقبل القريب من جهة و

[15] قانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق ل 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار
[16] قانون 17-02 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ج.ر عدد 02
[17] وافية تيجاني.واقع و تحديات الاقتصاد المعاصر.دراسة تحليلية.العدد 02. سنة 2010

من جهة أخرى لتنويع مصادر التمويل و تشجيع الشباب للإقبال على هذا النوع من الشركات لتجسيد أفكارهم في شكل مشاريع.

2.3 على المستوى الاجتماعي

يقوم هذا النوع من الشركات باللعب على مستويين الأول اقتصادي كما تم تفصيله و المستوى الثاني هو اجتماعي أي كل ما يتعلق بالأفراد و مستوى معيشتهم و كيف من شان هذه المؤسسة التأثير على المستوى المعيشي في البلد.

– **الإدماج الاجتماعي و امتصاص البطالة:** إن مؤسسة الشخص الواحد هي في حد ذاتها خرق صارخ لمبدأ الشركة عقد الذي تنص عليه المادة 416 من القانون المدني[18]. فبهذه الخطوة يكون المشرع قد سمح للشخص الواحد سواء كان تاجرا أو مقاولا بإقامة مشروعه البسيط برأس مال بسيط. أو في حالة انعدام ركن تعدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء فبغية إنقاذ المشروع من الانهيار يقوم بتوليها شخص واحد و بهذا يكون قد ساهم في الحفاظ على مناصب الشغل التي كانت موجودة أو فتح مناصب جديدة تشجع المقبلين على العمل و هذا بدوره يحتاج إلى دعم الشركة نفسها من طرف الدولة سواء بتقديم قروض مالية أو إجراء تسهيلات إدارية للمساهمة في زيادة رؤوس الأموال.

كما أصبح لزاما على الدولة دراسة السوق الحديثة ووضع مخططات و استراتيجيات لرفع الأداء الاقتصادي و دعم الإنتاجية الذي من شانه أن يحد بطريقة أو بأخرى من الهجرة الغير الشرعية و المشاكل النفسية لدى الشباب فيدر عليهم روح العمل في جميع القطاعات من تقديم للخدمات أو إنتاج السلع إلى الخارج ما يؤدي إلى دعم الميزان التجاري و نمو قطاع المقاولاتية ، خاصة بعد الأزمة الصحية التي عاشها العالم

[18] المادة 416 من القانون المدني

عامة و الجزائر خاصة ما ادر إلى انخفاض قيمة الدينار و ارتفاع نسبة التضخم و توقف العديد من الشركات عن العمل إضافة إلى انخفاض عائدات النفط ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 15% في جوان 2020.[19]

4. المعوقات و الحلول المقترحة لإرساء ثقافة مؤسسة الشخص الواحد

ككل دولة في العالم تواجه صعوبات و عراقيل في مختلف الميادين و الجزائر واحدة من هذه الدول. حيث يوجد صعوبة لتجسيد فكرة مؤسسة الشخص الواحد على ارض الواقع و ضعف الإقبال من طرف الشباب على هذا النوع من المؤسسات لعدة أسباب سيتم شرحها. هذا ما يوجب على السلطات المعنية التدخل لسد الفجوات و إزالة العراقيل التي تؤدي إلى نفور الأشخاص من الإقبال على هذه المؤسسة رغم الضمانات الممنوحة.

1.4 المعوقات الحائلة دون تقريب ثقافة إنشاء مؤسسة الشخص الواحد على ارض الواقع

تتعدد الأسباب و النتيجة واحدة بدءا من الناحية القانونية و ذلك بنقص النصوص القانونية و التنظيمية لتنظيم الاستثمار عن طريق مؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة (الفرع الأول) إلى الناحية الاقتصادية حيث نلاحظ عدم اهتمام السلطات المعنية بإعطاء ضمانات كافية لتشجيع تأسيس هذا النوع من المؤسسات (الفرع الثاني).

2.4 نقص النصوص القانونية و التنظيمية المنظمة للاستثمار عن طريق مؤسسة الشخص الواحد

حذا المشرع الجزائري حذو المشرع الفرنسي فقد تبنى هذا النوع من لشركات لما أصبح لها من دور في الدفع بالأفراد لإنشاء مشاريع اقتصادية و تحقيق إدارة أفضل

[19] محمد زيتوني.عزيز بوعكاز.قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020 العدد 04.جوان 2021

للمشاريع في الفصل ما بين الذمة المالية للمؤسسة عن الذمة المالية للمؤسس و لعل أول نقص نلاحظه هو عدم إدراج هذه المؤسسة في قانون مستقل بل تم إلحاقها بالشركة ذات المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء مع النص على بعض القواعد الخاصة بهذه الشركة.[20] إضافة إلى نقطة أخرى و هي عدم نص المشرع على الفرق الجوهري بين المؤسسة و الشركة. حيث أن مؤسسة الشخص الواحد مملوكة لشخص وحيد على غرار المؤسسة الفردية إلا أنها تختلف عنها في العديد من الأحكام أهمها ما يتعلق بمسؤولية الشريك عن ديون الشركة حيث تكون في الأولى محدودة بمقدار حصة الشريك الذي قام بتخصيص جزء من ذمته المالية لإنشاء هذا النوع من الشركات و تتحدد مسؤوليته بالقدر الذي خصص لمزاولة نشاطه ، بينما يكون مالك المؤسسة الفردية مسئولا مسؤولية غير محدودة و تشمل أمواله الخاصة[21]. و تم تبني هذا المصطلح نتيجة انتفاء ركن تعدد الشركاء فيها، فهي تنشا من شخص واحد و بإرادة واحدة و بحيث يمكن تجزئة الذمة المالية للشخص مالك المؤسسة فيصبح لديه ديون مترتبة على الشخص المعنوي "المؤسسة" و ديونه الخاصة المترتبة عليه كشخص[22].

إضافة إلى حداثة هذا النوع من المؤسسات و تأخر المشرع عن مواكبة الركب الاقتصادي الحديث، فقد أصبح من الضروري الخروج من الوضعية المتردية. فبعدما كانت للمؤسسات الكبيرة الدور الكبير في دعم الاقتصاد ظهر أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تقل أهمية عنها.[23] هذا النوع من المؤسسات التي يتقارب مع مؤسسات الشخص الواحد فكلاهما يحتضنان مشاريع مبتدئة و صغيرة لكنها تساهم في الإنعاش

[20] دهوم زكرياء.سوفي ضياء الدين.النظام القانوني لمؤسسة الشخص الواحد و ذات المسؤولية المحدودة.كلية الحقوق.جامعة المسيلة.ص01. 2021-2022

[21] حدوم ليلى.قانون الشركات التجارية.كلية الحقوق.جامعة الجزائر 01.برتي للنشر.دون طبعة.ص 202

[22] بن عنتر ليلى.المبسط في قانون الشركات التجارية.بيت الأفكار.الطبعة الأولى.2023.ص 146

[23] بوشيخي محمد.صدوقي غريسي.اثر إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية.العدد2

الاقتصادي رغم ضعف المدونة القانونية المشجعة لهذا النوع من المشاريع و المؤسسات. فعلى المشرع سن إطار تشريعي خاص أو قانون توجيهي يقوم بتنظيم م.ش.و.ذ.م.م لتفعيل السياسة التنموية في الجزائر.

3.4 نقص الضمانات و الآليات الفعلية لتشجيع مؤسسات الشخص الواحد

بتسليطنا الضوء علو م.ش.و.ذ.م.م نجد ضعف كبير ف صادراتها و هذا راجع إلى استراتيجيات بعيدة المدى فضلا عن كون جميع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية، و رغم ذلك فان هذا النوع من المؤسسات يملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل امثل[24]خاصة و أن التعديل الدستوري 2020 جاء بالحرية المقاولاتية التي هي نتاج عن الحرية الاقتصادية بكل صريح يدل بالدرجة الأولى على ضرورة الاهتمام بمؤسسات الشخص الواحد ، و ذلك لجعلها الوسيلة الأنجع لتوطين الاستثمار و تطوير الصناعة بما يتناسب و مؤهلاتها و الموارد التي تمتلكها إضافة إلى القيام بمبادرات تهدف لتشجيع الشباب للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري[25] فضلا عن عدم وجود تحفيزات مالية و جبائية لهذه المؤسسة[26] و لا وكالات خاصة لتمويلها على عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و ذلك بمنحهم قروض مالية لتدعيم مشاريعهم. حيث وجب إقامة وكالة متخصصة لتوفير إعانات مالية أو غير مالية كمنح الآلات اللازمة أو قطع أرضية لبناء المصانع أو ما شابه.

1.5 الحلول المقترحة لتعزيز فعالية مؤسسة الشخص الواحد لبناء روح المقاولاتية

[24] بوشيخي محمد رضا.صدوقي غريسي.المرجع السابق

[25] بوعنيني سميحة.كرومي آسيا.دراسة تقييميه لواقع تمويل و تنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر.حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية.العدد 03.سنة 2023

[26] بحيري قادة.كرفيس فاطمة.التحفيزات الجبائية و التمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر.مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد.عدد 01.سنة2023

إن روح المقاولاتية هي مجموع المعلومات و المهارات المكتسبة من الفرد أو مجموعة من الأفراد و محاولة استغلالها عن طريق الاستثمار فيها برؤوس الأموال و يكون هذا بتوفير أفكار مبتكرة جديدة في كل القطاعات[27] هذا ما يكاد ينعدم في الجزائر لعدة أسباب تم تفسيرها أعلاه. و هذا ما يقتضي من السلطات الجزائرية التدخل لتفعيل روح المقاولاتية بواسطة أجهزة من بينها م.ش.و.ذ.م.م التي هي قيد الدراسة فنقترح بالدرجة الأولى تصعيد دور الجامعات الجزائرية من اجل التحسيس بأهمية م.ش.و (الفرع 1) و استحداث أجهزة خاصة لتدعيم هذا النوع من المؤسسات (الفرع 02).

2.5 تصعيد دور الجامعات الجزائرية من اجل التوعية بأهمية مؤسسة الشخص الواحد

تمثل ظاهرة المقاولاتية و الاهتمام بالمشاريع الناشئة لا سيما المبدعة و المبتكرة منها احد التوجيهات الاقتصادية الحديثة التي تتبناها الكثير من الدول كمقاربة لتعزيز التنمية الاقتصادية و المجتمعية، و لعل أهم الدول الرائدة في هذا المجال تبنت هذه المقاربة بشكل أساسي على استهداف الجامعات و المعاهد و المراكز البحث العلمي و التقني كونها ارض خصبة للأفكار المبتكرة[28]. و من اجل تفادي فشل مشاريع المؤسسة من قبل خريجي الجامعات و التي كانت أسبابها كثيرة أهمها سوء التسيير و غياب روح المقاولاتية بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشائها و دعمها اقتضى الأمر إلى ضرورة إعداد برامج تعليمية لأصحاب هذه المشاريع في مجالات مختلفة تمس عمومها تأسيس و تدعيم و تطوير المؤسسة[29] و لعل هذه الأخيرة من احد المؤسسات الاستثنائية الخارجة عن المألوف التي تمكن الشخص من ممارسة المقاولاتية عن طريقها و ذلك بتجسيد مشروعه البسيط على ارض الواقع برأس مال

[27] بن شواط سمية.لعوج زواوي.مساهمة قطاع التعليم العالي في بعث و إرساء روح المقاولاتية.العدد 02.سنة 2020
[28] احمد بن قطاف.دور المقاولاتية و دورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات.الباحث الاقتصادي.العدد 01.سنة 2021
[29] جبار سعاد.ناجي أمينة.التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية.العدد 01.سنة 2020

متوسط أو في حالة انتهاء احد الشركات أيا كان نوعها تحول إلى مؤسسة شخص واحد و ذلك لاستبعاد انتهاء المشروع و تسريح العمال و عودة شبح البطالة. لذلك وجب تسليط الضوء على الجامعات الجزائرية باعتبار خريجي الجامعات المورد الخام والثمين لأي بلد حيث تم التوجه نحو الاستثمار بالمورد البشري من خريجي الجامعة و تكوينهم و دفعهم نحو المجال المقاولاتي و تدريبهم على الإبداع و الابتكار[30] لذلك أصبح لزاما على قطاع التعليم العالي و البحث العلمي وضع خلية مختصة لتوجيه الشباب الجامعي و خريجي الجامعات و إرشادهم لتجسيد مشاريعهم في مختلف القطاعات سواء السياحي الزراعي الصناعي او حتى مجال الخدمات على شكل م.ش.و و وضع فروع على مستوى كل الأقطاب الجامعية لسد النقائص الموجودة، إضافة إلى القيام بحملات تحسيسية على مدار الأشهر للتحسيس بأهمية هذا النوع من الشركات المستحدثة الغير مألوفة نوعا ما و التوعية بمخاطرها إن وجدت و منافعها طبعا و ذلك لدفع الطلبة الجامعيين لاقتحام مجال الأعمال و المقاولة بواسطة هذا النوع من الشركات.و إذا لزم الأمر إدراج مقياس المقاولاتية و أهمية المؤسسات كوسيلة لتحفيز التنمية الوطنية و الاهتمام بالتعليم المقاولاتي في الجامعات[31]

3.5 سد الفراغ التشريعي بقواعد قانونية خاصة بمؤسسات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة

إن أحكام مؤسسة الشخص الواحد مدرجة في القانون التجاري كاستثناء على شركة المسؤولية المحدودة المتعددة الشركاء في المواد 564 ق.ت و ما بعدها أي ليست مستقلة بأحكامها الخاصة فهي تتبع هذه الأخيرة ما عدا ما يتعارض معها، هذا بمثابة نقص تشريعي فالأصل أن لكل شركة أحكامها الخاصة ما عدا القواعد العامة

[30] بن شواط سمية.لعوج زواوي.المرجع السابق
[31] جبار سعاد.ناجي أمينة.المرجع السابق

المتعارف عليها خاصة و أن هذه الأخيرة تقتضي أحكام قانونية مستقلة تفصلها جيدا بالنسبة لأشخاص اللذين يريدون دخول عالم المقاولة و لا يفقهون مجال القانون و الشركات فكان لزاما على المشرع تسليط الضوء على م.ش.و و تاطيرها قانونيا لتصبح طريقا من طرق الاستثمار الوطني و الأجنبي و ذلك لسهولة التعامل بها خصوصا في إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة[32].

و خلاصة القول هنا هو وجود فراغ تشريعي من شانه المساس بالجانب الاقتصادي بطريقة غير مباشرة .

مسافة البدء 1 سم تقاس بواسطة مسطرة الـ Wordوليس بواسطة Espace

أن م.ش.و.ذ.م.م لازالت بعيدة لتدعم المقاولة ذلك أن المشرع لم يحدث تغييرات واضحة على هذا النوع من الشركات رغم أهميتها في دعم الاقتصاد المحلي إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، فهناك فراغات تشريعية واضحة تستدعي تكثيف الجهود لدعمها و النهوض بقطاع المقاولة .

فمن بين التوصيات المقترحة على المشرع :

1- إعادة التاطير القانوني لمؤسسة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة أي سن قانون توجيهي خاص بها و عدم إلحاقها بأي شركة.

2- استحداث خلية و فروع على مستوى جميع جامعات الوطن لإرشاد الطلبة المهتمين بمجال المال و المقاولة بواسطة مؤسسة الشخص الواحد.

[32] دهوم زكرياء.سوفي ضياء الدين.المرجع السابق.ص 01

3- تجسيد وكالات خاصة تقوم بالدعم المالي و الغير المالي لهذا النوع من المؤسسات و هذا تمهيدا لغرس ثقافة المقاولاتية.

4- تعيين لجنة كفاءة تقوم بمتابعة الأشخاص و تكوينهم في مجال المقاولة و الشركات التجارية خاصة مؤسسة الشخص الواحد.

5- إدراج المشرع لإعفاءات مالية و ضريبية لأصحاب هذا النوع من الشركات و ذلك لفتح آفاق الاستثمار الوطني أو الأجنبي.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

محمد فريد العريني.محمد السيد الفقي.الشركات التجارية.منشورات الحلبي الحقوقية.الطبعة الأولى.لبنان

- بن عنتر ليلى.المبسط في الشركات التجارية.الطبعة الأولى.2023
- حدوم ليلى.قانون الشركات التجارية.دون طبعة. برتي للنشر. الجزائر

الرسائل الجامعية:

- بوبريث الثنية مخلوف صورية دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري مذكرة ماستر كلية الحقوق جامعة تيزي وزو 2018/ 2019

- - دهوم زكرياء سوفي ضياء الدين النظام القانوني لمؤسسة الشخص الواحد و ذات المسؤولية المحدودة كلية الحقوق جامعة المسيلة2022/2021

المحاضرات:

- محاضرات في مقياس المقاولاتية جامعة بسكرة 2022/2021

المقالات:

- عيادي فريدة.مبدأ حرية الاستثمار و التجارة و المقاولة في القانون الجزائري.2022

– قنون محمد. مداني وفاء . واقع تدريس المقاولاتية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة . 2020

– وادي عماد الدين عميروش فتحي مبدأ حرية المقاولة في الدستور الجزائري 2022

– لكحل الأمين الحرية الاقتصادية و أثرها على النمو الاقتصادي . دراسة حالة الجزائر2022

– كسال سامية دوافع تعديل أحكام ش.ذ.م.م بموجب قانون 15–20 .2019

– وافية تيجاني .واقع و تحديات الاقتصاد الجزائري 2021

– محمد زيتوني . عزيز بوعكاز . قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري . 2020

– بوشيخي محمد رضا . صدوقي غريسي اثر إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

– بوعنيني سميحة كروفي آسيا دراسة تقييمية لواقع تمويل و تنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر سنة 2020

– بحيري قادة كرفيس فاطمة الزهراء التحفيزات الجبائية و التمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر سنة 2023

– بن شواط سمية لعوج زواوي مساهمة قطاع التعليم العالي في بعث و إرساء روح المقاولاتية سنة 2022

– احمد بن قطاف دور المقاولاتية و دورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات سنة 2021

– جبار سعاد ناجي أمينة التعليم المقاولاتي

– القوانين:

– الأمر 75–58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني.

– الأمر 75–59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري.

- القانون 17-20 القانون التوجيهي لتطوير التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- القانون 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار.

مواقع الانترنيت:

https://www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 21 ماي 2024. على الساعة 18:58

http://adresse complète (consulté le jour/mois/année)

ملاحظات هامة:

- **يجب أن لا يتجاوز البحث20صفحةوألا يقل عن15 صفحة.**